

من سنن المحدِّثين عند تأليف كتبهم

د. علي بن عبد الله الصياح(*)
asayah@ksu.edu.sa

من الأدبيات العلمية والأخلاقِ الزكيّة عِند علماء الحديث عَرْضُ مؤلفاتهم عَلَى مشايخهم وأقرانهم المتميزين قبلَ إخراجها للنّاس، وهذا أمرٌ ملفتٌ لنظر القارئ في سيرهِم وأخبارهِم، فأحببتُ في هذا المقال القصير الإشارة إلى هذه القضية الأدبية العلمية عند المحدثين، وجَمْع مَا مرّ عليّ - من غير تتبعٍ واستقصاء - ومن ثمّ تلمّس الفوائد العلمية والتربوية من هذا العرض وأثره على مؤلفات هؤلاء الأعلام الكبار.

والناظر في واقعنا المعاصر يرى أنّ التأليف والتصنيف أصبح حمىً مستباحاً لكل من هبَّ ودبَّ من غير مراعاةٍ لتخصصٍ أو حاجةٍ أو مصلحة، والعذر في ذلك دعوى التعبير وحق المشاركة؛ فرجل السياسة والفن يفتي في الأحكام الشرعية، ويحكم على الأحاديث النبوية، فضلَّ وأضلَّ. والله المستعان.

ولو أنَّ كلَّ من ألف طَبّقَ سنة المحدِّثين في عرض الكتب قبل إخراجها على المتخصصين وأهل الفن من أساتذته وأقرانه المتميزين لسلمنا من تبعات مُعْضلة، وتفردات منكرة، واجتهادات شاذة، واختيارات غريبة.

وأنبه أنَّ الحاجة لعرض الكتاب تختلف باختلاف المؤلفين والموضوعات التي يبحث فيها الكتاب؛ فإذا كان المؤلف في بداية تأليفه، أو كان الموضوع الذي يبحث فيه دقيقاً أو خطيراً أو له أثر عام في المجتمع المسلم كانت الحاجة إلى العرض أشدَّ وأولى.

وبعد: فممن وقفتُ عليه ممن عَرَضَ كتابه عَلَى مشايخه وأقرانه:

١ - الإمام البخاري: مُحمَّد بن إسماعيل الجعفيّ أبو عبد الله البخاريّ (١٩٤ - ٢٥٦هـ) عرض صحيحه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»(١)، على جمع من مشايخه. قال أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ): «لما صنّف البخاريُّ كتابَ الصحيح عَرَضَه على ابنِ المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث». قال العقيلي: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»(٢).

٢ - والإمام مسلم بن الحجاج القُشيري أبو الحسين النَّيْسَابوريّ (٢٠٤ - ٢٦١ هـ)، عرض صحيحه «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»(٣)، على بعض مشايخه. قال مكيّ بنُ عبدان - أحد حفاظ نيسابور -: «سمعتُ مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي؛ فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة أخرجته»(٤).

٣ - والإمام سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ) عَرَضَ كتابه «السنن» على شيخه الأوّل الإمام أحمد بن حنبل. قال الخطيب البغداديّ: «يقال: إنّه صنف كتابه السنن قديماً، وعرضه على أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه»(٥).

٤ - والإمام مُحمَّد بن عيسى أبو عيسى الترمذيّ (٢٠٩- ٢٧٩هـ) عَرَضَ كتابه «الجامع» على جمعٍ من مشايخه. قال منصورٌ الخالديُّ قال أبو عيسى الترمذيّ: «صنفت هذا الكتاب يعني المسند الصحيح فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به،

(*) قسم الثقافة الإسلامية - جامعة الملك سعود بالرياض.

(١) ذكره: ابن خير: ٩٤، والتجيبي: ٦٨، وانظر: رسالة «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي» لأبي غدة، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٢) تغليق التعليق (٥/٤٢٣)، مقدمة فتح الباري (ص٧، ٤٨٩). (٣) ذكره ابن خير: ٩٨، والتجيبي: ٨٣.

(٤) صيانة صحيح مسلم، ص ٦٧، ١٠٠، شرح النووي على صحيح مسلم (١/١٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/٥٦٨)، مقدمة فتح الباري، ص ٣٤٧.

(٥) تاريخ بغداد (٩/٥٦).

وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به»[1].

٥ - والإمام محمد بن يزيد بن ماجه أبو عبد الله (٢٠٩ - ٢٧٣هـ) عَرَضَ كتابه «السنن» على شيخه أبي زرعة الرازيّ، قال ابنُ ماجه: «عرضتُ هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع، أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في اسناده ضعف أو نحو ذا»[2].

قال الذهبيّ: «قلت: قد كان ابن ماجه حافظاً ناقداً صادقاً واسع العلم، وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات وقول أبي زرعة - إن صح - فإنما عنى بثلاثين حديثاً الأحاديث المطَّرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف».

وقال الحافظ ابن الملقن: «وأما سنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني: فلا أعلم له شرطاً، وهو أكثر السنن الأربعة ضعفاً، وفيه موضوعات، منها ما ذكره في إتيانه بحديث في فضل قزوين، لكن قال أبو زرعة فيما رويناه عنه: طالعت كتاب أبي عبد الله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدراً يسيراً مما فيه شيء، وذكر قدر بضعة عشر، أو كلاماً هذا معناه، وهذا الكلام من أبي زرعة - رحمه الله - لولا أنه مروي عنه من أوجه لجزمت بعدم صحته عنه؛ فإنه غير لائق لجلالته، لا جرم أن الشيخ تقي الدين قال في الإلمام: هذا الكلام من أبي زرعة لا بد من تأويله وإخراجه عن ظاهره وحمله على وجه صحيح، وعجيب قول ابن طاهر: (حسبك من كتاب يعرض على أبي زرعة الرازي ويذكر هذا الكلام بعد إمعان النظر والنقد)، وقوله: ولعمري إن كتاب أبي عبد الله بن ماجه من نظر فيه علم منزلة الرجل من حسن الترتيب وغزارة الأبواب وقلة الأحاديث وترك التكرار، ولا يوجد فيه من النوازل والمقاطيع والمراسيل والرواية عن المجروحين إلا هذا القدر الذي أشار إليه أبو زرعة. وروى ابن عساكر عن أبي الحسن بن بالويه قال: أبو عبد الله ابن ماجة: عرضت هذه النسخة على أبي زرعة فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع كلها أو أكثرها، ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو قال: عشرين ونحوها من الكلام، قال: وحكى عنه أنه نظر في جزء من أجزائه وكان عنده في خمسة أجزاء، قال الشيخ تقي الدين: لا بد من تأويله جزماً، ولعله أراد ذلك الجزء الذي نظر فيه أو غيره مما يصح»[3]. وفي المسألة مناقشات ليس هذا موضع ذكرها.

٦ - والحافظ عبد الرحمن بن محمد الاستراباذي المعروف بالإدريسي (ت ٤٠٥هـ)، قال ابنُ كثير: «وسكن سمرقند، وصنف لها تاريخاً، وَعَرَضه على الدارقطني فاستحسنه»[4].

٧ - والحافظ أحمد بن طاهر أبو العباس الدَّانيّ الأندلسيّ (٤٦٧ - ٥٣٢هـ)، قال ابنُ الأبَّار: «وله تصنيف على الموطأ سماه كتاب الإيماء ضاهى به كتاب أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي، وعرضه على شيخه أبي عليّ الصَّدَفي فاستحسنه، وأمره ببسطه فزاد فيه»[5].

هذا ما تيسر ذكره من غير استقصاء ومن عُني بهذه المسألة فسيجد الكثير من ذلك في جميع الفنون وخاصة علم الحديث الشريف[6]، ولعل هذا المقال أن يكون نواة لبحث دقيق حول هذه المسألة وذيولها.

ومما يُذكر أنّ عدداً من العلماء والفضلاء المعاصرين سلكوا هذه السنَّة المحمودة فكان لمؤلفاتهم عظيم الأثر والقبول.

قلتُ: وفي ضمن عَرْض العالِم كتابهُ على مشايخه وأقرانه فوائد عديدة تعود على المؤلف وعلى الكتاب؛ فمن ذلك:

١ - طلب الفائدة العلمية والمنهجية التي يبديها من عُرض عليه الكتاب من المشايخ والأقران؛ فكثيرٌ من الإشكالات والأوهام تزول بعد عرض الكتاب على المتخصصين وأهل الفن والمتميزين فيه، وأحياناً يطلب من المؤلف الزيادة أو الحذف أو التقديم أو التأخير مما يضيف على الكتاب دقة وجودة، ولذا ترى أنَّ غالب الكتب الستة التي وضع لها القبول والعناية من لدن الأمة جمعاء عُرِضت على العلماء قبل إخراجها كما تقدم.

٢ - التنبه والتنبيه لما قد يقع من شذوذ وتفرد ربما يسبب جدلاً واسعاً في الأوساط العلمية مما يشغل أهل العلم في قيل وقال، وكثرة السؤال.

٣ - تربية النفس على التواضع وعدم الكبر والغرور، وعدم الاعتداد في الرأي كثيراً، وفي الغالب أنه لا يعرض أحدٌ كتابه على غيره من مشايخه وأقرانه إلاّ من تواضع وطلب الحق.

قال - تعالى -: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقال: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقال: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

(١) التقييد (١/٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٤٤).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/٢٧١)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٨)، وقد كتب د. سعدي الهاشمي دراسة نقدية لقول أبي زرعة هذا نشر في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (٤٧ - ٤٨) عام ١٤٠٠هـ.

(٣) البدر المنير (١/٣٠٧).

(٤) البداية والنهاية (١١/٣٥٤).

(٥) التكملة لكتاب الصلة (١/٤٣). قال محقق كتاب الإيماء: «والناظر في كتابه هذا يلاحظ أنّ الكتاب وضع لهذا الشأن، فلا يكاد يمر حديث من الأحاديث فيه علة ما قادحة أو غير قادحة إلاّ ويذكر المصنف تحته ما خالفه، وقول أهل العلم في الترجيح بين ذلك، وقد ذكر في ديباجة كتابه أنَّه سيعتني بذكر العلل فقال: وأتقصى عللها، وأجبر خللها...» الإيماء (١/١٣٥).

(٦) قلتُ: ومن عجائب ما مرَّ بي من عرض المؤلفات ما قاله ابن كثير في ترجمة محمد بن محمد بن يوسف بن الحجاج الفقيه الطّوسي: «كان عالماً ثقةً عابداً يصوم النهار ويقوم الليل، ويتصدق بالفاضل من قوته، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وقد رحل في طلب الحديث إلى الأقاليم النائية والبلدان المتباعدة، وكان قد جزّأ الليل ثلاثة أجزاء: فثلث للنوم، وثلث للتنصيف، وثلث للقراءة. وقد رآه بعضهم في النوم بعد وفاته فقال له: وصلت إلى ما طلبت؟ فقال: إي والله! نحن عند رسول الله ﷺ، وقد عرضتُ مصنفاتي في الحديث عليه فقبلها» البداية والنهاية (١١/٢٢٩).